الصراعات الداخلية بالقارة الإفريقية وتأثيرها على التنمية المستدامة تشاد والكنغو الديمقراطية نموذجا *

د.إبراهيم برمة أحمد **

مستخلص

مما لا شك فيه عند دراسة أوضاع ما بعد الاستقلال والظروف التي مرت بها الدول والأنظمة الإفريقية، وخاصة التي ما إن تطلعت إلى مرحلة الاستقرار والسيادة وتوجهت إلى النهوض بمختلف القطاعات الضرورية والملحة من تكوين أجهزة الدولة وتشكيل مؤسساتها ، ومن ثم التوجه نحو إرساء التنمية وتأهيل البنى التحتية بما تقتضيه مرحلة الاستقلال ، فوجئت العديد من الأنظمة والحكومات التي تلت الاستقلال بالعديد من التحديات ، ولم تسلم مختلف مناطق القارة من الصعوبات ذاتها ، ومع تباين الدواعي وتعددها حينا وتطابقها من حيث الأثر والتأثير في بعض الحالات ، فالحروب الأهلية والصراعات الداخلية طالت العديد من الدول الإفريقية ومنها ما بدأ بعيد الاستقلال واستمرت حتى التسعينات كما الحال في أنغولا ومنها ما استمرت بشكل متقطع لما يزيد عن عقدين .

وفي الواقع ساهمت عوامل عدة في بلورة هذه الصراعات على تعددها وخاصة في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم ، إذ تشير الدلائل على أن للتنافس الأيديولوجي بين المعسكرين دور في استمرار واندلاع العديد من الصراعات ، كما أن للتدخلات الدولية والإقليمية شأن معتبر في استمراريتها وضراوتها .

وانطلاقا مما يبدو من الآثار والانعكاسات السلبية التي طالت كل الدول الإفريقية التي عانت من ظاهرة الحروب والصراعات الداخلية ، ووصولا إلى استخلاص الآثار التي ترتبت على الدول الإفريقية جراء ما تم الإشارة إليه ، فقد تولد لدي الرغبة بالكتابة في هذا الموضوع وفي إطار المحور المتعلق بالأبعاد التاريخية والسياسية .

وعليه نظرا لاتساع الموضوع ارتأيت الاختصار على دول وسط إفريقيا واتخاذ كل من تشاد والكنغو الديمقراطية نموذجا للدراسة.

---

* نوقش هذا البحث ضمن أبحاث المؤتمر الدولى الرابع لكلية الاداب – جامعة المنوفية (العلوم الإنسانية ومسارات التحول) في الفترة من ٢إلى ٣ مارس ٢٠٢٢م (وقد تم تحكيم البحث من قبل اللجنة العلمية المختصة للمؤتمر)

** محاضر متخصص في التاريخ السياسي المعاصر بجامعة الملك فيصل – تشاد

Summaryof the theme: International struggles in the African continent and their impact on sustainable development, Chad and the Democratic Republic of Congo as an example.

There is no doubt that while studying situations after colonisation and circumstances that these African countries and regimes faced, and especially those that turned towards stabilisation and sovereignty leading to their renaissance in different priority sectors, that are required for establishing the apparatus and institutions of the states, leading towards sustainable development and basic infrastructure during colonial period, several regimes and governments that began after colonisation were surprised by many challenges and different parts of the continent were not excluded from the same difficulties.

While noticing several reasons and their consequences and impacts on some cases such as civil wars and internal struggles which were extended to many African countries that some of them were affected immediately after colonisation and continued until 1990, as the case of Angola, and it continued in some countries in an interrupted manner for more than two decades.

In fact, many circumstances contributed to the deterioration of the struggles and their extensions mainly during 1970-1980 from the last century.

Evidences indicate that the difference of ideological champs had played a major role in the continuation and expansion of different struggles. International and regional interventions had also played important role on their continuation and expansion. Therefore, the negative consequences and impacts were extended to all African countries which suffered from the phenomenon of wars and internal struggles.

With regard to the summary of these impacts on the African countries as mentioned above, and the importance of the Magazine for African studies, I have got the desire to write on this topic in line with historical and political horizons. Thus, with regard to the broadness of the topic, I have limited my studies on the central African countries with Chad and the Democratic Republic of Congo as an example.

Presented by
Dr. Ibrahim Bourma Ahmat

مقدمة :

مما لا شك فيه عند دراسة أوضاع ما بعد الاستقلال والظروف التي مرت بها الدول والأنظمة الإفريقية، وخاصة التي ما إن تطلعت إلى مرحلة الاستقرار والسيادة وتوجهت إلى النهوض بمختلف القطاعات الضرورية والملحة من تكوين أجهزة الدولة وتشكيل مؤسساتها ، ومن ثم التوجه نحو إرساء التنمية وتأهيل البنى التحتية بما تقتضيه مرحلة الاستقلال ، فوجئت العديد من الأنظمة والحكومات التي تلت الاستقلال بالعديد من التحديات ، ولم تسلم مختلف مناطق القارة من الصعوبات ذاتها ، ومع تباين الدواعي وتعددها حينا وتطابقها من حيث الأثر والتأثير في بعض الحالات ، فالحروب الأهلية والصراعات الداخلية طالت العديد من الدول الإفريقية ومنها ما بدأ بعيد الاستقلال واستمرت حتى التسعينات كما هو الحال في أنغولا ومنها ما استمرت بشكل متقطع لما يزيد عن عقدين .

وفي الواقع ساهمت عوامل عدة في بلورة هذه الصراعات على تعددها وخاصة في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم ، إذ تشير الدلائل على أن للتنافس الأيديولوجي بين المعسكرين دور في استمرار واندلاع العديد من الصراعات ، كما أن للتدخلات الدولية والإقليمية شأن معتبر في استمراريتها وضراوتها .

وانطلاقا مما يبدو من الآثار والانعكاسات السلبية التي طالت كل الدول الإفريقية التي عانت من ظاهرة الحروب والصراعات الداخلية ، ووصولا إلى استخلاص الآثار التي ترتبت على الدول الإفريقية جراء ما تم الإشارة إليه ، فقد تولد لدي الرغبة بالكتابة في هذا الموضوع وفي إطار المحور المتعلق بالأبعاد التاريخية والسياسية .

وتهدف الدراسة إلى توضيح عوامل الصراعات الأهلية الداخلية والخارجية في إفريقيا في كافة مجالات الحياة ، وبيان أثر تلك الصراعات في إفريقيا على التنمية المستدامة وفي واقع الحياة بمنطقة الدراسة.

وتأتي أهمية هذا البحث في أنه محاولة لدراسة جانب مهم في تاريخ الإنسان الإفريقي ، كما تأتي أهميته في أنه يسعى في البحث عن أثر الصراعات الداخلية وما ترتب عليها من نتائج على التنمية المستدامة.

والمنهج المتبع لهذه الدراسة يتمثل في المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي الذي يقوم على جمع المادة وتحليلها من مصادرها ومراجعتها وترتيبها وصولا إلى استنتاجات علمية واضحة تفيد جوانب البحث العلمي الأصيل .

أما الدراسات السابقة في هذا الموضوع تتمثل في الآتي على سبيل المثال لا الحصر :

١.دراسة إبراهيم محمد إسحاق بعنوان : أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته بالتطور والاستقرار في دولة تشاد.

من أهداف الدراسة معرفة أسباب الصراعات السياسية والحروب الأهلية وأثارها على الكيان الوطني .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إيجاد حل عاجل وناجح للصراعات السياسية التي حرمت البلاد من الاستقرار والتنمية المستدامة التي تستلزم التخطيط لسياسات بعيدة المدى تحمي بها الدولة مصالحها القومية.

٢. دراسة أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية في القاهرة سنة ١٩٩٩م بعنوان : الحروب الأهلية في إفريقيا.

هدفت الدراسة إلى معرفة الصراعات والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تأجيج الفتن و الحروب القبلية في القارة الإفريقية إضافة إلى أثرها بشكل مباشر على تسيير الأوضاع في القارة الإفريقية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الصراعات والحروب في إفريقيا من فعل الاستعمار ، وان عدم الوعي وحب السلطة أدى إلى حروب وتأجيج الفتن الداخلية التي أدت إلى انعكاسات سالبة في التنمية والتطور والتركيز على البني التحتية.

٣. دراسة منيرة آدم كلبو بعنوان : الحرب الأهلية في تشاد (جذورها – أسبابها – نتائجها)

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى الحروب ، ومعرفة الآثار السالبة وانعكاساتها على أوضاع البلاد.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القوى الخارجية في إشعال الصراعات إضافة إلى أن الحروب والصراعات أسهمت في عدم التخطيط والتنمية المستدامة في منطقتي الدراسة .

وعليه نظرا لاتساع الموضوع ارتأيت الاختصار على دول وسط إفريقيا واتخاذ كل من تشاد والكنغو الديمقراطية نموذجا للدراسة التي أسعى للمشاركة بها في المحفل العلمي الدولي .

وعلى ضؤ ما سبق فسوف أتناول الورقة البحثية وفق النقاط والتقسيمات التالية :-

المطلب الأول : جذور الصراعات الأهلية في القارة

المطلب الثاني : العوامل الداخلية والخارجية للصراعات الأهلية في إفريقيا

المطلب الثالث : أثر الصراعات الأهلية في إفريقيا على التنمية المستدامة

الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات

المطلب الأول : جذور الصراعات الأهلية في القارة

تعتبر إفريقيا إحدى قارات العالم القديم الثلاثة (آسيا – إفريقيا- أوروبا) وتأتي في المرتبة الثانية من حيث المساحة، حيث يبلغ مساحتها ٣٠.٢ مليون كيلو متر مربع، وتتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة للقارة، وتغطي إفريقيا ٦% من إجمالي مساحة سطح الأرض، وتشكل ٢٠.٢% من إجمالي مساحة اليابسة [١]

ويحد القارة من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال الشرقي قناة السويس والبحر الأحمر، وفقاً لمعظم التقديرات هناك أكثر من ألف لغة يتم التحدث بها في إفريقيا، بل تقدرها مدرسة للغات الشرقية بجامعة لندن بحوالي ١٥٠٠ لغة ولهجة [٢] معظمها لغات من أصل إفريقي، وإن كانت هناه بعض اللغات من أصل أوروبي أو أسيوي ، بالتالي فإفريقيا أكثر قارات العالم تعدداً في اللغات.

ويمثل الإسلام دين الأغلبية في معظم دول إفريقيا شمال الصحراء وجنوبها، على الرغم من سيطرة غير المسلمين على مقاليد السلطة والحكم في كثير من تلك البلدان وتلك هي إحدى نتائج وآثار سياسات المحتل الأوروبي.[٣]

إن إفريقيا كما هو معلوم تعد قارة التعدد والتنوع في الطبيعة الجغرافية والبيئية، والأعراف والأجناس بل تنوع حتى في الآراء والأفكار والمفاهيم وتختلف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا التنوع من حيث قبولها إياه وإضفاء الشريعة عليه وإقراره أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع.[٤]

كل هذه التعدادات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستغلال فقد أدت كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار في كثير من البلدان القارة.[٥]

إن إفريقيا عرفت قبل الاستعمار الأوروبي صراعات لكنها كانت محددة،والبارز أن إفريقيا عرفت دولا مستقرة، ففي الشمال نجد مصر والمغرب وفي الوسط فرضت كانم برنو استقرارا وفي المغرب فرضت سنغاي مركزية رائعة، وفي الشرق نجد

---

[١] - موقع ar. Wiikipedia./arg/wiki

[٢] - عبد الحميد عمارة : (الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا) أعمال المؤتمر السنوي للدراسات حول الحروب الأهلية في إفريقيا، مطبعة جامعة القارة ١٩٩٩م، ص ٧٤٣.

[٣] - قراءات إفريقية: مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شئون القارة الإفريقية العدد : الرابع شوال ١٤٣٠هت سبتمبر ٢٠٠٩م ص ٧٤.

[٤] حمدي، عبد الرحمن حسن ، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية العدد الأول رمضان ١٤٢٥هت أكتوبر ٢٠٠٤من ص ٤٥.

[٥] - حمدي عبد الرحمن (الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا) مجلة قرءا إفريقية العدد الأول رمضان ١٤٢٥هـ أكتوبر ٢٠٠٤م ص ٤٥.

دول الزنوج وزنجبار شبكة تجارية متماسكة، وفي الجنوب فرضت ممالك الزولو والاكسواز والسواز والباسوتو نمطاً من التوازن الدقيق[١]

كما لم تعرف القارة الإفريقية حدوداً سياسية مانعة لحركة الرعاة والتجار ولكن كانت إفريقيا عرفت صراعات في بعض الأحيان قبل الاستعمار الأوروبي فقد كانت أسلحة المتصارعين محدودة في مداها وتأثيرها.[٢]

وفي ظل الاستعمار الأوروبي صارت الحدود عرقيات لم تعش معاً فترة كافية ومن ثم صار الإطار السياسي الجديد يجمع بداخله عداءات سابقة في بعض الأحيان ومن هنا برزت ثورة أقاليم معينة أو جماعات عرقية محدودة بمجرد توالي أحد منافسيها مسؤولية الرئاسة أو الحكم.[٣]

تركزت الأضواء على نحو يكاد يكون متعمداً حول الحروب والصراعات في إفريقيا، مع كل الاتهامات للأفارقة بعدم النضج السياسي والتخلف الحضاري، سوء إدارتهم لشئون بلادهم، إلا أن في حقيقة الأمر الصراع هو ظاهرة إنسانية تصيب العديد من المجتمعات وهي بحاجة إلى علاج.[٤]

وأياً كانت المرحلة التاريخية التي تمر بها إفريقيا وعنف حروبها فهي لم تشهد مثل حروب المائة عام ولا الحروب الصليبية أو النابليونية أو الحربين العالميتين، فإذا كانت إفريقيا تعاني وعانت العديد من الصراعات، فإنها لم تعرف نمط الدمار الأوروبي أو الحروب الأهلية الأمريكية.[٥] إن إفريقيا ليست هي الوحيدة التي عرفت والصراعات فيما بينها .

شهدت القارة الإفريقية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ثلاثة موجات من الحروب والصراعات :

الموجة الأولى : انفجرت هذه الموجة من الحروب في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتمثلت في الحروب حركات التحرر ضد القوى الاستعمارية وأستمرت هذه الموجة حتى منتصف السبعينيات، بضيق محدوديتها، وكانت موجهة أساساً ضد الاستعمار والعناصر الموالية له.[٦]

---

[١] السيد فليفل (الحروب الأهلية في إفريقيا محاولة التفسير) المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الحروب الأهلية في إفريقيا ، مطلعة القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ٣٣.

[٢] - السيد قليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣.

[٣] - السيد فليفل (الحروب الأهلية في إفريقيا محاولة التفسير) نفس المرجع ، ص ٣٤.

[٤] - نفس المرجع ، ص ٣٠.

[٥] المرجع نفسه، ص ٣٠

[٦] - رانيا حسين عبد الرحمن (خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا) البيان، السنة (١٧) العدد ١٨١ رمضان ١٤٢٣هـ نوفمبر / ديسمبر ٢٠٠٢م ص ٦٠.

الموجة الثانية : شملت ظهور عدد قليل من الصراعات بين الدول الإفريقية مثل حرب الأوجادين (بين الصومال وأثيوبيا) ١٩٧٧- ١٩٧٨م الحرب التنزانية الأوغندية ١٩٧٨- ١٩٧٩م.[١]

والحروب التشادية الليبية ١٩٨٣-١٩٨٨م كما شهدت هذه المرحلة صراعات وحروبا أهلية على نطاق واسع.

الموجة الثالثة : بدأت هذه المرحلة مع انتهاء الحرب الباردة واتسعت الصراعات في هذه المرحلة بأنها في معظمها صراعات أهلية إذ أصبحت الحروب الأهلية النمط الأكثر شيوعاً في القارة [٢]

تعد الحروب الأهلية في إفريقيا من أخطر الظواهر التي شهدتها القارة منذ الاستقلال وحتى الوضع الراهن، وأن هذه الحروب عصفت بدول قديمة مثل (أثيوبيا، وليبيريا) ودولاً مدنية مثل: (الصومال وأنجولا)[٣].

كما نجد هذه الحروب في وسط القارة مثل الكنغوا الديمقراطية وغربها (نيجيريا – ليبيريا – سيراليون) كما نجدها في الشرق مثل السودان[٤] .

ومن الملاحظ أيضاً أن هذه الحروب تخطت الحدود الأيدلوجية فقد انفجرت في دول تأخذ بالمنهج الاشتراكي أو أخرى تأخذ الرأسمالي[٥] .

ولم تكن فترة الحروب مقصورة على زمن الحرب الباردة فنجد بعض الصراعات وقعت في زمن الحرب الباردة، واستمرت إلى ما بعدها، وأخرى وقعت بعد انتهاء الحرب الباردة.

واختلفت هذه الحروب في طابعها فبعضها أخذ صفة إبادة الجنس مثل (رواندا) وبعضها أدى إلى انهيار دولاً مثل الصومال.

أما الصراعات في إفريقيا في الستينات كانت حروباً حدودية وانفصالية مثل : السودان – نيجيريا – وعبرت عن أزمة الاندماج الوطني بعد الاستقلال.[٦]

أما نمط الصراع في السبعينات والثمانينات فكان هو الصراع على السلطة السياسية مثل : (تشاد – أثيوبيا – موزنبيق)، وكان في الغالب يدور بين حركات التحرر الطامعة في السلطة، والتدخل الدولي في هذه المرحلة كان واضحاً بدرجة كبيرة.[٧]

أما في التسعينات فكانت السمة البارزة لهذه الحروب أنها أدت إلى انهيار دولاً وبعضها كانت حروب إبادة مثل رواندا وبروندي .

---

[١] - المرجع نفسه ص ٦٠

[٢] - رانيا حسين عبد الرحمن ، نفس المرجع ، ص ٦٠.

[٣] - إبراهيم أحمد نصر الدين : أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، ص ٧.

[٤] - المرجع نفسه ، ص ٧.

[٥] - المرجع نفسه، ٨.

[٦] - إبراهيم أحمد نص الدين (أعمال المؤتمر السنوي الإفريقية) ص ٧٨.

[٧] - المرجع نفسه، ص ٧٨.

في حين لم يتجاوز حالات الحروب الأهلية التي وقعت في القارة الإفريقية منذ منتصف الخمسينات حتى نهاية الثمانينات تسعة حالات فقط، فإنه مع بداية التسعينات قد انفجرت سلسلة من الحروب الطاحنة .. حيث تنوعت هذه الحروب بين صراعات شكلت استمرار للحالات السابقة مثل (السودان – موزنبيق) أو استئنافا لها في جولات أكثر شدة (بوروندي – أنجولا) فيما ظهرت حالات جديدة لم يكن لها وجود سابق مثل (ليبريا- الصومال)، ووفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أسباب الصراعات في إفريقيا فإن ١٤ دولة من إجمالي ٥٣ دولة إفريقية عانت من نزاعات مسلحة في عام ١٩٩٦.[١]

المطلب الثاني : العوامل الداخلية والخارجية للصراعات الأهلية في إفريقيا

أولاً : العوامل الداخلية

١. التخلف الاجتماعي والثقافي :

أثبتت الأبحاث والمكتشفيات في عام ١٩٦١م على وجود حضارات قديمة قامت حول بحيرة تشاد والكنغو منذ زمن طويل، وكانت منطقة الحوض مركزاً لحضارات عريقة منذ القدم، ويذكر التاريخ بعضها بشيء من الإعجاب، لما بذلوه من جهود في بناء صرح الحضارات التشادية القديمة، وأهم هذه الشعوب هم الساو شعب الساو.

وعندما قامت مملكة كانم عام ٨٠٠م أعتمد شعب كانم حياتهم الاقتصادية والاجتماعية على بعض أصحاب الحرف وأرباب التجارة وانفردوا بالسيادة على طرق القوافل بفزان عبر الصحراء وبين البحر المتوسط وبحيرة تشاد.[٢]

ومن الواضح منذ البداية أن من أولويات السياسة الاستعمارية الفرنسية في تشاد والكنقو إزالة جميع المؤسسات التي هدفها نشر الإسلام والثقافة العربية لكي تحل محلها مؤسسات أخرى فرنسية تتولى نشر المسيحية والثقافة الفرنسية خاصة في المناطق المجاورة لبحيرة تشاد معقل الوجود الإسلامي .

لقد لعب الاستعمار دوراً كبيراً في التقليل من قيمة الحضارات والثقافات وخاصة الثقافات الوطنية في إفريقيا خاصة الثقافة العربية الإسلامية بما استخدمه من برامج وسياسات ترمي إلى نشر الثقافة الغربية واللغات الأجنبية، وقامت المؤسسات التبشيرية التي صحبت الاستعمار بهذا الدور وقد كانت تجد الدعم من الدول الغربية والكنائس العالمية، فأقامت المدارس التي كان همها الأول تنصير الأجيال الجديدة، فكانت موضع التحفظ من المسلمين الأفارقة فحجبوا أبناءهم عنها، فانقطعوا عن التعليم وعملوا بالرعي أو الزراعة فلما استغلت البلاد لم يكن متعلمون (باللغة الفرنسية التي

[١] - رانيا حسن عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠-٦١.

[٢] راشد عبد العزيز صابون (التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة) رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٢م، بحث غير منشور، ص ٢٩.

اعتبرت شرطاً التولي المناصب السياسية) لتولي الوظائف الحكومية، فتولي الحكم الجيل الذي أعده الاستعمار على صورته، وهكذا أفقد الأفارقة شخصيتهم واغتربوا عن منابع حضاراتهم.[١]

ومن مظاهر التخلف الاجتماعي والثقافي فيما يلي :

أولاً : انتشار العادات السيئة والخرافات وعدم سلامة البنيان الاجتماعي.

ثانياً : الأنظمة التي تعاقبت على حكم تلك البلاد تميزت جميعها بممارسة الإقليمية والقبلية وعدم المساواة الاجتماعية .

وفي النهاية أدى هذا التخلف إلى الولاءات الشخصية والقبلية وكرس الزعامة الفردية وربما أطاحت ببعض الزعماء هالة من التقديس ومن هنا اصبحت السمة العالية في العمل السياسي هي الولاءات القبلية والإقليمية والمصلحة الشخصية الضعيفة.

٢. الواقع الاجتماعي والقبلي :

تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو دينية أو لغوية أو دينية، فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من لغة ولهجة، وإلا أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة والاقتصار على اللهجات الرئيسية.[٢]

تعتبر التعددية الإثنية هي الأهم من أنواع التعدديات الموجودة في المجتمعات الإفريقية، وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية :

أولاً: إن رابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة، ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

ثانياً : أن المجتمعات الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي .

ثالثاً : تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايز واضح داخل الجماعة الإثنية الواحدة.

رابعاً : تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلائم مع المواقف السياسية المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية معقدة[٣].

لذا فإن دولة تشاد نموذج تضم مجموعة كبيرة من الشعوب والقبائل، وهذه الشعوب والقبائل تختلف وتتباين اشد ما يكون الاختلاف والتباين لغة ودينا وعادات وتقاليد، ويقدر عددها بحوالي ١٥٠ قبيلة تتحدث ١٠٠ لهجة محلية ... وبين هذه القبائل يوجد العنصر الزنجي، والعنصر الحامي، والعنصر السامي، وعناصر لا تزال تثير لغزا

[١] - فيصل محمد موسى : موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس ١٩٩٧م ، ص ٣٠٨.

[٢] - رانيا حسين عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

[٣] المرجع السابق ، ص ٦٢.

يستعصى على الحل، وكثيراً ما تتداخل هذه العناصر وتتمازج نتيجة التزاوج والهجرات والعوامل الاقتصادية والسياسية.[١]

٣. ضعف المؤسسات البنيوية في المجتمع :

إذا كان المجتمع ضرورياً لقيادة الإنسان فإن القانون بمعناه العام (القواعد التي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع، وتقرن بجزاء مادي عند مخالفتها) ضروري لقيام المجتمع وحيثما يوجد المجتمع أياً كانت صورته، ويوجد القانون أيا كان مظهره، فإذا كان القانون ضرورياً بالقيام في المجتمع القديم للتوقيف بين المصالح المتعارضة ولحماية كيان المجتمع الحديث يكون وسيلة للحفاظ على النظام الاجتماعي وطريق لخدمة العامة وأداه القيم الإنسانية وسبيلا لتحقيق العدالة الاجتماعية.[٢]

ويعد التشريع اليوم المصدر الأول والأساسي للقانون لإقامة العدل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويفترض أن تقوم به سلطة مختصة كالبرلمان والمجالس وغيرها، ويستند إلى أن النظام الأساسي للدولة في الوقت الحاضر يتدخل لتنظيم كثيراً من شئون الحياة في المجتمع بعد أن أستبعد الدين والعرف وتحدد وظيفة القانون في تحقيق غرضين :

الأول : حماية حريات الأفراد الخاصة

الثاني : حفظ كبار المجتمع وكفالة تقدمه

وتشير بعض التقارير أن معظم الحكومات الإفريقية لا تأبه بالحقوق والقوانين التي تسن طالما لا توجد هناك مؤسسة أو هيئة قضائية مستقلة يحق لها مسألتها بل ومن واجبها القانوني أن تذكر السلطة المتناسبة لدورها الدستوري، وتوقف ممارستها التي تنتهك حقوق الإنسان ويعاب على القيادة الإفريقية التسرع في إصدار تشريعات كثيرة تنطوي على عيوب في الصياغة القانونية، الشكلية والموضوعية إضافة إلى الإجراءات المطلوبة للقضاء وهيمنة السلطة التنفيذية عليه.[٣]

ويرجع إنهيار العديد من الدول الإفريقية إلى أسباب مرتبطة بالضعف الهيكلي للدولة الإفريقية التي تعاني من العديد من الاختلافات والمشكلات والأسباب مرتبطة بطبيعة الدول الإفريقية التي توصف بأنها دولة رخوة وأنها دولة وقف ودولة نخبة.[٤]

---

[١] - عبد الرحمن عمر الماحي : تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال ١٨٩٤-١٩٦٠م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م، ص ٧١.

[٢] - أ. بابو عبد الله الشيخ (انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على الأطر القانونية الداخلية) أوراق المؤتمر العلمي التداخل والتواصل في إفريقيا، الكتاب الرابع، الخرطوم، يناير ٢٠٠٦من ص ٥١.

[٣] - بابو عبد الله الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

[٤] - نفس المرجع، ص ٥٥.

ثانياً : العوامل الخارجية :

١. أثر الاستعمار القوي في الحياة السياسية

تميزت السياسة الاستعمارية الفرنسية دون غيرها من سياسات الاستعمار الأوروبي لأنها كان تسعى دوماً إلى جعل ثقافة المستعمرات جزء من الثقافة الفرنسية، حيث نهبت فرنسا سياسة الاستيعاب الثقافي عن طريق فرص الثقافة الفرنسية، على مستعمراتها الي تشاد من بينها وقضت على جميع الزعامات القبلية والتقليدية والمحلية والنظم التي كانت موجودة أصلاً في البلاد الإفريقية التي خضعت لها، وأخضعت هذه البلاد وشعوبها تحت حكمها المباشر.[١]

والعيب أن السياسة الاستعمارية بنيت على بعض المبادئ البراقة في مظهرها التي أعلنتها الثورة الفرنسية، بحيث أدعى الفرنسيون على أن جميع سكان المستعمرات سيكونون فرنسيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وعلى هذا الإدعاء قام الامتصاص أو الاستيعاب الثقافي، والمقصود به صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الإفريقيين حتى يستوعبوها تماماً فيصبح تفكيرهم وتجاههم في مختلف نواحي الحياة تماماً كالفرنسيين ويتطلب ذلك قطع كل صلة للإفريقي بتاريخه القومي وحضارته الإفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها، ومن ثم يتشرب تدريجياً الثقافة الفرنسية بما يتصل بها من تقاليد ومظاهر حضارية، ويرتبط تاريخياً واجتماعياً وسياسياً بالأم الكبرى فرنسا.[٢]

وكل ذلك من أجل أن تضمن تبعية تلك المستعمرات لها بعد أن تحصل على استقلالها ، فخضعت تشاد ودولة الكنقو كغيرهما من المستعمرات لهذه السياسة وأثرت فيها في شتى المجالات خاصة من الناحية السياسية ويتضح ذلك في الآتي:

أ) بعد خضوع تشاد لفرنسا أخذت هذه الأخيرة تفيد صياغة الأوضاع السياسية في البلاد وبصورة مغايرة للنمط الذي كان سائداً في عهد الممالك الإسلامية، وربطت تشاد سياسيا بإفريقيا الاستوائية الفرنسية، وعينت فرنسا مجموعة من الإداريين الفرنسيين لحكم غيرها استخدمت عناصر غير تشادية.[٣]

---

[١] - شوقي الجمل وآخرون : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣٣٩.

[٢] - المصدر نفسهن ص ٣٣٨.

[٣] - كمال محمد عبيد : العلاقات السودانية التشادية وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية بالخرطوم ، ٢٠٠١من ص ١٣٥.

ب) ألقى الاستعمار نظم الدستورية التي كانت سائدة في الممالك واستعاض عنها بسلطات واسعة منحتها للإداريين الفرنسيين إضافة إلى المسئوليات العسكرية والمالية [١] ، والدساتير التي أصدرتها فرنسا في عام ١٩٥٨م.

ج) عندما تأسست الأحزاب السياسية في تشاد والكنغو كانت هذه الأحزاب ما هي إلا فروع للأحزاب السياسية الفرنسية أو مجرد صدى نابع عن صيحاتها وبالتالي ظلت الإدارة الفرنسية تكرس ترسخ سياسة الاندماج وتعارض بالقوة فكرة الانفصال عن فرنسا ولهذه الفكرة أعضاء مؤيدين من الفرنسيين الذين استوطنوا في المنطقتين ، وأصبح لهم دور فاعل لحكم وضعهم وتغلغلهم، واستطاعوا بحكم الإمكانيات التي يمتلكونها أن يتغلغلوا في صفوف الأحزاب السياسية الوطنية وتوجيهها حسب مصالحهم الذاتية.[٢]

د) دأبت الإدارة الفرنسية على انتهاج سياسة مغايرة للطبيعة الجغرافية والسياسة العرقية، وبالتالي أحداث خللا في موازين القوى الاجتماعية ومشاريع التنمية، قد عمل هذا الوضع بخلق مشاعر دقيقة فيما بين الشمال والجنوب، ظهرت ملامحها قبيل الاستعمار نتيجة للصراع الدائر بين الأحزاب السياسية التشادية واتضحت الهوة بتكوين أول حكومة وطنية بعد الاستقلال عام ١٩٦٠م [٣]

٢. أثر الموقع الاستراتيجي للمنطقتين :

يعتبر حوض تشاد والكنغو من الأماكن المناسبة لقيام الحياة البشرية، وقد جذب إليه عناصر مختلفة من السكان ساعد على وصولها واستقرارها عدم وجود حواجز طبيعية وخصوبة الأرض، واشارت الدلائل التاريخية إلى أن التواجد البشري في حوض تشاد يرجع إلى آلاف السنين قبل الميلاد وتعتبر منطقة الحوض مركزاً هاماً تلتقي عنده طرق القوافل المارة عبر إفريقيا ويعتبر مركز نشاط وحياة .[٤]

هذه العوامل تعتبر عوامل جاذبة للاستقرار فاستقرت في الحوض مجموعات كبيرة وشكلت حضارة حول الحوض القديمة وحديثة، وكانت منطقة الحوض معروفة منذ القدم للعالم سواء للعالم الإسلامي أو الغربي فقد عرفها الرحالة والجغرافيون العرب منذ الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا وبالتحديد في عام ٤٦ هجرية و ٦٦٦ ميلادية حينما وصلت طلائع عقبة بن نافع إلى (كوار) كما أشار إليها كل من البكري ولابن بطوطة والتونسي وغيرهم.[٥]

---

[١] المرجع نفسه ، ص ١٣٥.

[٢] - حسين عزو آدم : شرعية النظام والصراعات السياسية في تشاد ، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة ناصر ، ليبيا ، ٢٠٠١م بحث غير منشور ، ص ٦٤-٦٥.

[٣] - حسين عزو آدم، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

[٤] - محمد صالح أيوب : مجتمعات وسط إفريقيا بين الثقافة العربية والفرانكفونية ، منشورات مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، ١٩٩٢م ، ص ٥٩.

[٥] نفس المرجع ، ص ٦٠

أما أول وصول للأوروبيين لمنطقة الحوض فكان في ١٨٢٥م، وذلك حينما أتجه المغامرون الأوربيون نحو الحوض من جهات عديدة فمن الشمال نجد البعثة البريطانية متجهة من طرابلس عابرة الصحراء الكبرى وهذه البعثة مكونة من (كلاربرتون) و (دنهام) و (أودني) ووصلوا إلى تلك المناطق.

وجاءت من بعدهم بعثة بريطانية أخرى وهي مجموعة (جيمس ريتاشارسون) سنة ١٨٤٥م ، وبعد رجوعها عن طريق طرابلس قامت البعثة بنشر هذه المعلومات التي كان لها أكبر الأثر في تعريف أوروبا يوسط إفريقيا وما تميزت به من خيرات وخاصة بحيرة تشاد وحوض الكنقو.

ثم دخلت ألمانيا أيضاً في هذا الخط حيث قام برحلتها فوجد بالاستطلاع حول بحيرة تشاد إلى أن وصل إلى وداي وقتل بها عام ١٨٥٦م .

أما فرنسا فيرجع اتصالها بإفريقيا إلى منتصف القرن السابع عشر الميلادي حيث شاركت في إنشاء الشركات الاستعمارية بقصد الاحتكار مع الهند والشرق الأقصى.

كما بدأت فرنسا تكثف نشاطها الاستعماري ومد نفوذها في القارة الإفريقية عقب هزيمتها وحربها مع ألمانيا ١٨٧٠م فأرادت أن تعوض مركزها المنهار في القارة الأوروبية .

وقد أتخذ الفرنسيون من السنغال قاعدة للتوغل في غرب إفريقيا ومن الغابون قاعدة للتوغل في إفريقيا الاستوائية.[١]

رغم أن تشاد واحدة من أفقر الدول في العالم إلا أنها أصبحت محط أنظار العالم، ومع ذلك إلا لموقعها الاستراتيجي، وتكسب الأهمية الإستراتيجية من موقعها الذي يبعد عن المجال الجوي للطائرات الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأمر الذي رشحها أن تكون قاعدة جوية حيث أتخذ الحلفاء المدن والمطارات التشادية قواعد لتمويل قواتهم وذلك لموقعها الاستراتيجي ولكونها في منأي عن المجال الجوي لطائرات المحور.[٢]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترجع أهمية الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة من كونها مركز دائرة يمر بالمحيط الهندي والأطلسي والمتوسط والبحر الأحمر وخليج غينيا، وهي قلب إفريقيا البترولية والمعدنية، حيث تتوسط بين نيجيريا الأغنى بترولياص وبشريا حالياً، وليبيا النفطية، والسودان بوابه الشمال الإفريقي، وإفريقيا الوسطى الغنية بالمعادن إضافة إلى النيجر والكمرون.[٣]

---

[١] الطيب إدريس حلولو : المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي ١٨٩٤-١٩٢٠م، بحث اعد لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة الملك فيصل ، بحث غير منشور ، ص ٦١.

[٢] - سعيد عبد الرحمن أحمد الحنديري : تطور الحياة السياسية في تشاد منذ الاحتلال الفرنسي حتى نهاية حكم تمبلباي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩٨من ص ٩٣.

[٣] يحيى لزم قرشي، أساب الحروب الأهلية في تشاد، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة جوبا، ٢٠٠٤م ، بحث غير منشور، ص ١٤٦.

إضافة إلى ذلك أن تشاد تقع بين الدول العربية والدول الإفريقية هذا الوضع جعلها عرضة لصراع الثقافات فيها خاصة الثقافة العربية المتأصلة في التراث القوي للشعب التشادي والثقافة الفرنسية التي أتى بها المستعمر بالحديد والنار.

هذا الموقع الاستراتيجي لتشاد والكنقو جعلها عرضة لتدخل العديد من الدول في الشئون الداخلية للدولة مما زاد من حدة الصراعات وأطال أمدها حيث أن تدخل الأطراف الدولية موزع بين أطراف النزاع في تشاد فمنذ أن بدأ الصراع في تشاد في بداية الستينات من القرن الماضي والذي يعتبر صراعاً محلياً لكن نسبة لموقع تشاد الاستراتيجي دخلت في هذا الصراع العديد من الدول، كل دولة وقفت بجانب الجهة التي تظن أنها تضمن لها مصالحها، فتدخل في الصراع التشادي دولا مثل السودان والكمرون ونيجيريا وليبيا.

أن موقع تشاد الاستراتيجي جد عليها تبعات عديدة وأدخل دولاً كبرى وأخرى إقليمية في شئونها الداخلية مما أثر سلباً على الاستقرار فيها وساهم بدرجة أو بالأخرى في التخلف الذي تعيشه الدولة الآن هذا التدخل الذي يعرف بالصراع الدولي حول النفوذ.[٢]

٣. البعد الحضاري

ازدهرت الحضارة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في العصر الوسيط، وحتى قبيل الاستعمار الأوروبي لهذه المنطقة، ففي ذلك العصر برزت الخصائص المميزة الحياة الإنسانية في تلك البلاد، وقامت حكومات ونظم إدارية متقدمة، ويمثل الإسلام القوة الدافعة والمحركة التي خطت بالحياة في تلك المنطقة تلك الخطوات الحضارية القوية.[٣٢]

ففي الفترة من القرن السابع الميلادي إلى القرن السادس عشر أمتلأت إفريقيا جنوب الصحراء بالآلاف من العلماء المسلمين الأفارقة والمستوطنين من الرحالة والتجار المسلمين من جميع أنحاء العالم الإسلامي، وقد أدى هذا إلى قيام مدن أشتهرت في كل العالم الإسلامي مثل كومبي صالح، وتومبكتو، وولاته ، وأنجمي، ودار السلام، ومقديشو، وغيرها وقد قامت حضارة هذه المدن وأهلها حضارة أوروبا المعاصرة لها لأنها كانت وثيقة الصلة بالحضارة الإسلامية.

كما عرفت إفريقيا حضارة الدولة منذ أمد وقامت لأهلها ممالك في القرن الثاني الهجري .

---

[١] - يحيى لزم قرشي ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١.

[٢] - أحمد إبراهيم دياب : الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية ، منشورات مركز الدراسات العالم الإسلامي، ط١، ١٩٩١م، ص ٢٣.

[٣] - المرجع نفسه، ص ٢٤.

ففي السودان الأوسط والذي له دور حضاري هام حيث تميزت منطقة الأحوض في العصور الوسطى والعصور الحديثة بالدور الهام الذي لعبته من الناحية التاريخية والاقتصادية والإسلامية في إقليم وسط وغرب إفريقيا.[١]

ومن أبرز المناطق الحضارية نجد مملكة كانم التي أهتم حكامها بنشر الإسلام وتكريم العلماء، وإقامة العلاقات الثقافية والدبلوماسية مع الدول المجاورة كالدولة الحفصية.[٢]

لقد بلغت الإمبراطورة الكانمية أوجا عظيماً في النشاط الاقتصادي في عهد دوناما وأمتدت رقعتها الجغرافية حتى صارت تغطي أراضي أوسع من التي تغطيها دولة تشاد الحالية .

والبعد الحضاري لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء هو امتداد للحضارة العربية الإسلامية في الشمال الإفريقي، حيث عرف الجانبان ازدهار أو تطوراً وحركة نشطة تحققت بها الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية على مستوى الشعوب وسكان القارة شمال وجنوب الصحراء حتى أطلق عليه بعض الكتاب العصر الذهبي لإفريقيا[٣] .

لقد كان هناك تكامل بين عنصرين أساسيين وهما: العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي اللذان قامت تجارة القوافل بتحقيقها.[٤]

لقد أستهوى النشاط التجاري الواسع بالصحراء الأوربيون أوائل القرن ١٨ الميلادي ومطلع القرن ١٩، فعزموا على غزوها واستعمارها وكان للفرنسيين دوراً بارزاً في هذا الميدان بعد أن احتلوا الجزائر عام ١٨٣٠م وبعض المناطق في غرب إفريقيا مثل السنغال، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاستعمارية الآتية في المنطقة :

١. تسهيل عمليات نقل قواتهم العسكرية الغازية وتيسير ظروف استقرارها في المراكز العسكرية والمناطق الإستراتيجية الهامة.
٢. ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها في شمال القارة وغربها.
٣. فتح أسواق القارة للتجارة والبضائع الفرنسية.[٥]

بدأ دخول الاستعمار إلى منطقة جنوب الصحراء وخاصة الاستعمار الفرنسي عبر سياسة غزو ممنهجة وحروب دائمة، وذلك أن التوسع الفرنسي في هذا الجزء من العالم قائماً على سياسة غزو واضح، الهدف هو إنشاء إمبراطورية في هذا الجزء، وكان هذا الهدف قائماً على أفكار اقتصادية (الإمكانيات الكامنة في تلك المنطقة) وعلى اعتبارات إستراتيجية على السواء، وهي السعي لربط المناطق الفرنسية الثلاثة

---

[١] - آدم كردي شمس : تشاد والإسلام ومعركة التحديات، ١٤١هـ / ١٩٩٧م ، (ب – ت) ص ٥٣.
[٢] المرجع نفسه، ص ٥٧.
[٣] أحمد إبراهيم دياب ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.
[٤] - المرجع نفسه ص ٣٧.
[٥] - المرجع نفسه، ص ٣٧.

في إفريقيا وهي الجزائر وفي إفريقيا الشمالية، والكنغو في إفريقيا الوسطى وإفريقيا الغربية الفرنسية.[١]

ووفقا لهذه النظرية فإن للإستراتيجية التشادية تفرض نفسها في أوساط المستعمرين الفرنسيين نحو عام ١٨٩٠م، وقد أعطت دفعاً لسياسة الغزو التي تعتمدها فرنسا في السودان، حيث كانت فرنسا تتصرف في إفريقيا كدولة دخلت بالقوة أراضي إفريقية تدفعها مصالحها الاقتصادية.[٢]

أما العنصر الثاني في هذا التاريخ هو اللجوء المنهجي إلى الوسائل لحربية كان التوسع في أماكن أخرى بشكل عام يتم بعقد الاتفاقيات يقبل بموجبها الزعماء حماية القوة الأوروبية ويتنازلون لها عن سيادتهم، وقد أبرمت اتفاقيات كهذه في المنطقة أيضاً إلا أنها لم تكن ذات قيمة كبيرة، فالتوسيع الأوروبي واجه مقاومة شديدة وكان السودان الأوسط معدوداً من البلدان الغنية والقوية، التي تتمتع بجهاز عسكري صلب وتربطها وحدة فكرية مرتكزة على الإسلام.[٣]

فمنطقة جنوب الصحراء منذ بداية الاستعمار شهدت حملات تنصيرية شرسة، كما شهدت حملات تغريبية، تسمى لتغيير ثقافة الشعوب وقطعها عن جذورها ومسخ هويتها، وتجريدها من لغتها، واستبدال قيمتها وحضارتها بقيم ومفاهيم حضارية غربية.[٤]

وبالفعل لقد تمكن الاستعمار من خلق مجموعات في المنطقة ومن أبناءها مرتبطين به مقتنعين بثقافته راضين بتبعيته، وهذه الطبقة قليلة العدد لكنها قوية النفوذ، أما المجموعة الأخرى وهي أكبر عدداً، والأكثر وعياً لتاريخها الحضاري والأكثر التصاقاً بقيم حضارتها، إلا أنها الأقل حظاً في السلطة إلا أنها ما برحت نطالب بحقها وبإعادة مجدها، بشتى السبل، أما رفض هذا الحق من قبل الجماعة الأولى هو من أهم الأسباب التي هيأة الظروف لانفجار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المنطقة بعد رحيل الاستعمار.

---

[١] - هنري ويسلنغ : تقسيم إفريقيا ١٨٨٠- ١٩٩٤م، سلسلة إفريقية ترجنة ، دبا إسماعيل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، نسراطة، ليبيا، ٢٠٠١م ، ص ٣١٣.

[٢] - المرجع نفسه ص ٣١٤.

[٣] المرجع نفسه، ص ٣١٤.

[٤] - هندري ويسلنغ : تقسيم إفريقيا ١٨٨٩- ١٩٩٤م، سلسلة دراسات إفريقية، المرجع السابق ذكره، ص ٣١٤.

المطلب الثالث : أثر الصراعات الأهلية في إفريقيا على التنمية المستدامة

أولاً : الآثار السياسية

لقد فشلت معظم الدول الإفريقية في إيجاد الصبغة السياسية التي تجد القبول والتراضي من كافة أو معظم المواطنين في أي من تلك الدول، فقادة معركة التحرر في إفريقيا قد نجحو ولكنهم فشلو في التعمير.[١]

فالنظم العسكرية تدعى دائماً شرعية ثورية وأنها أعقلت السلطة لحفظ الوحدة الوطنية وحماية البلاد وإرساء دعائم التنمية، وتتهم الحكومات الحزبية بأنها متراضية وفاسدة ومفرطة في كل شيء ، أما الحكومات الحزبية فتتهم الحكومات العسكرية بالقمع وإقصاء الأخر والفساد وعدم الشرعية، وهكذا إذا وجدت الشرعية أنعدمت الفاعلية وإذا وجدت الفاعلية أنعدمت الشرعية، وفي معظم الأحوال ينعدمان الاثنين معاً، كل ذلك أفرز صعوبات في التنمية والمشاركة السياسية.[٢]

يتحدث المحللون السياسيون عن افول الديمقراطية في الدول النامية، مع تزايد الانقلابات العسكرية فيها، والمعارضة المسلحة بسبب اتجاه النظام العسكري إلى تجميد أو إلغاء الدساتير والانتخابات والأحزاب السياسية.[٣]

ويبرز الأثر السياسي السلبي لتغير النظام بالقوة في إنتاج دساتير تنظم العمل السياسي لكل فترة، حيث تفرض هذه الدساتير قيودا عديدة ذات صبغة سياسية، قد تصل إلى حد استبعاد ممارسة جماعة معينة في الحياة السياسية كحظر النشاط السياسي لبعض الأحزاب السياسية أو حتى لبعض أفراد المجتمع.[٤] ويضاف إلى ذلك التقييد الصارم لحرية الرآي على الرغم من أنه لا يجمعها تصنيف سياسي معين، وتفرض عقوبات صارمة وتصادر الصحف وتمنع الكتابة وتنكل بالمخالفين لها في الرأي .

وانعكس عدم الاستقرار السياسي على النصوص القانونية بحيث تكرس النظم الدكتاتورية قوانين الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية التي تخول السلطات التنفيذية سلطات واسعة تخل الإنسان كالقبض والتفتيش والحبس...الخ[٥]

ويصل عدم الاستقرار السياسي منتهاه عندما تنفجر الأوضاع للدولة وتصل حدتها إلى حد الحرب الأهلية وظهور الحركات الانفصالية وبالتالي انهيار النظام السياسي برمته، وبالتالي انهيار الدولة ، وتعد مشكلة انهيار الدول من أولى النتائج والآثار المترتبة على الحروب، ويقصد بانهيار الدول تفويض مؤسسات الدولة وأجهزتها بما

---

[١] - عبد اللطيف البوني : الدولة الإفريقية إلى أين ؟ ملتقى الجامعات الإفريقية، الكتاب الرابع، ص ١٤٣.

[٢] - عبد اللطيف البوني : مرجع السابق ذكره، ص ١٤٤.

[٣] - بابكر عبد الله الشيخ : (انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على الأطر القانونية الداخلية) أوراق المؤتمر العلمي التداخل والتواصل في إفريقيا، الكتاب الرابع ، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص ٥٦.

[٤] - المرجع نفسه، ص ٥٦.

[٥] -بابكر عبد الله الشفيع ، المرجع السابق ذكرهن ص ٥٦.

لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة ويتخذ انهيار الدول كنتيجة للحروب والصراعات نمطين أساسيين هما :

١. الانهيار الشامل للدولة.
٢. الانهيار الجزئي

إضافة إلى أن الدولة المنهارة لا تقف آثارها السلبية عند حدودها بل يمكن أن تنتقل الممارسات المخالفة للقانون إلى الدول المجاورة لها ، إن عدم الاستقرار وحدوث الانقلابات والصراع على السلطة وغياب مشروعية النظام، أدخل مبادرات وخطط التنمية في الدول الإفريقية في إرباك شديد وشل حركاتها ونشاطها حتى بلغت المديونية مستوى لا يطاق.[١]

إن عدم الاستقرار السياسي والذي غالباً ما تواجهه الحكومات الإفريقية بالقهر والقمع، يعكس عدم مرونة النظام القانوني، أو الهيكل النظامي، فإذا كان الحاكم مستبداً ظالماً متحكماً بالناس بعيداً عنهم عن ذلك نوعاً من الكتب النفسي الانكماش والأنانية الفردية، فيتراكم التظلم حتى إذا لمعت شرارة ما انفجر الوضع، ويرافق هذا الانفجار الكبير من العبث بالأمن والنظام وتعد على أموال الناس وأنفسهم وحرياتهم.

إذ ينتج عن الكبت والاضطهاد غالباً انهيارات سياسية يطيح بالأنظمة القائمة، وتطلق العنان للأفراد فيعبثون بالأمر والنظام ويمارسون شتى أنواع السلب والنهب والاعتداء على أعراض الناس وكرامتهم، تحت ستار ثورة المظلوم على الظالم، كما حدث ويحدث في ظل الثورات والانتفاضات التي عايشها العالم منذ أن انظم في مجموعات سياسية معينة، بينما تعيش الدول الديمقراطية حقاً هدوءً سياسياً نسبياً.[٢]

ثانياً : الآثار الاجتماعية :

أحدثت الحروب والصراعات تفككاً اجتماعياً، كما أحدثت خلافا في منظومة القيم السائدة ، ونتيجة لعدم الإحسان بالأمان اندفعت بعض الجماعات الإفريقية إلى تجاهل الاعتبارات الأخلاقية فانتشرت أعمال السرقة والسطو، والقتل والاغتصاب ...[٣]

ومن الآثار الاجتماعية المدمرة ارتفاع عدد الوفيات والناتج عن الحروب الأهلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ولقد قدر أن حوالي ٥.٦ مليون نسمة قد تعرضوا للوفاة في قائمة التقديرات في ١٤ دولة من الدول التي حدثت فيها الصراعات خلال الثمانينات حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، فإذا أضفنا إلى ذلك العدد الذي أهلكته حروب الستينات والسبعينات وأواخر التسعينات فإن العدد سيكون أكبر من ذلك

[١] - رانيا حسين عبد الرحمن : مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.
[٢] - بابكر عبد الله الشيخ، المرجع السابق ذكرهن ص ٦٢-٦٣.
[٣] - كمارا عباس : (الحروب الأهلية وأثرها السياسي على التنمية في إفريقيا) المؤتمر العلمي التداخل والتواصل في إفريقيا، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ، يناير ٢٠٠٦م ، ص ٢٠١.

بكثير، بالإضافة إلى ضحايا حرب بياقرا في نيجيريا من ١٩٦٧-١٩٧٠م والتي حصدت وحدها مليون شخص، وهذا بالإضافة إلى ما ضاع من أرواح في حروب التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين في كل من زائير وسيراليون وساحل العاج وأثيوبيا وتشاد والصومال والسودان وغيرها.[١]

والآثار الاجتماعية التي خلفتها الصراعات والحروب عديدة ومتنوعة وهي لا الحصر:

١. مشكلة اللاجئين .
٢. تجنيد الأطفال
٣. الاتجار بالأشخاص

وهناك عوامل عديدة ساعدت في تجنيد الأطفال والزج بهم في خضم الحروب والصراعات خاصة الصراعات الأهلية والقبلية، ومن أهم هذه العوامل:

١. الجهل والأمية المنتشرة في معظم الدول الإفريقية.
٢. العصبيات القبلية الإثنية.[٢]
٣. الفقر المدقع
٤. الظلم الواقع على الأسرة والتفكك الأسري .
٥. التواجد في أماكن النزاعات
٦. التجنيد القصري في بعض الدول والمجتمعات .
٧. وفرة السلاح بشكل متزايد، وخاصة الأسلحة الخفيفة .[٣]

ثالثاً : الآثار الاقتصادية :

أدت الحروب والصراعات في إفريقيا إلى تخريب البنية التحتية الأساسية والمنشآت العامة مثل الطرق والمياه وشبكات الاتصالات العامة وشبكات الكهرباء، وتدمير الاستثمارات، وإرباك خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية وازدياد حجم البطالة وانتشار الجريمة، كما أدت هذه الصراعات إلى توقف الانتاج الزراعي

[١] عبد الحميد عمارة : الحروب الأهلية في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الحروب الأهلية في إفريقيا، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩م ص ٧٤٧.

[٢] - رانيا حسين عبد الرحمن (خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا) البيان السنة (١٧) العدد ١٨١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٢هـ، ص ٦٦.

[٣] محمد البشير أحمد موسى : تشاد مقاربة لبناء حديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠من ص ١١٠.

والصناعي والتجاري مما يؤدي في النهاية إلى الفقر وانتشار المجاعات مما يدفع إلى صراعات جديدة.[١]

هذا ناهيك عن هجرة العقول المستنيرة خارج البلاد، وإفساح المجال لأغنياء الحروب لانتهاز الفرص في النهب والسلب من الدول التي عانت من الحروب والصراعات في إفريقيا، بالإضافة إلى دول أخرى بها نزاعات أقل حدة، ومعظمها قد شهد درجة أو درجات من التراجع الاقتصادي والاجتماعي الذي يرجع إلى ضعف الدولة وانهيارها بسبب الحروب والصراعات التي تعرضت لها لفترة أو لفترات من الزمن.

تميزت اقتصاديات الدول الإفريقية المبتلية بالحروب والصراعات بالتدهور والتخلف والتراجع في حالات عديدة، ففي بعض الدول يتأثر القطاع الرسمي والوظائف بالحروب التي تؤدي إلى اضطراب في استراتيجيات التصنيع مثل : أهداف الصادرات الصناعية الأساسية والتوسع الصناعي، كما قد يكون التأثير أشد قسوة في قطاعات أخرى كالزراعة والإنتاج الزراع الذي يتدهور عندما يساق المزارعون من أراضيهم ويرغمون على اللجوء أو النزوح قسراً، وعندما تضطرب نظم المواصلات وتتدهور شبكات ووسائل النقل، وعندما تنهب الأصول مثل الإنتاج والماشية بواسطة الأعداء والمهاجمين من مناطق أخرى معادية، أو بواسطة الحكومة ذاتها لمنع الغذاء عن المتمردين، وعندما تضطرب الأسواق فيعم الكساد.[٢]

وللحروب آثارها الاقتصادية المدمرة على كل الدول التي تعرضت لها، ويكون التأثير مضاعفاً على دولة تعرضت في عهدها الاستعماري على نهب خيراتها وإهمال البنية التحتية كتشاد على سبيل المثال، حيث خرجت فرنسا من تشاد بعد أ، أخذت الكثير من خيراتها المتنوعة، دون أن تهتم بالبنية الاقتصادية، ووضع قواعد وأسس لبنية التحتية الاقتصادية، يمكن أن ترتكز عليها التنمية بعد الاستقلال كما فعلت انجلترا مع مستعمراتها .[٣]

نهبت فرنسا خيرات البلاد ودون أن تشيد أي بناء اقتصادي حتى أنها لم تنشأ طريقاً مرصوصاً بطول عشرة كيلومترات ودون أن تهتم بالبنية التحتية حتى المرافق العامة.

وأثرت الصراعات الطويلة في اقتصاديات تشاد عن طريق تهريب رؤوس الأموال للخارج خوفاً من ضياعها أو الاستيلاء عليها عنوة أو نهبها أو مصادرتها[٤]، وهذا ما

---

[١] - عبد العزيز محمد علي بدر : التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية الإفريقية وانعكاساتها ، مؤتمر الحروب الأهلية بالقاهرة، مرجع سبق ذكره، ص ٨١٣.

[٢] - عبد العزيز محمد علي بدر، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢٥.

[٣] - إبراهيم يوسف أبو البشير: الصراعات السياسية في تشاد وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحث دبلوم عالي ، عام ٢٠٠٨م جامعة الملك فيصل بتشاد .
، ص ٦٠.

٤ - آدم كردي شمس، مرجع سبق ذكرهن ص ١٩١.

حصل كثيراً في أيام الصراعات وفي عهد العديد من الحكومات المتعاقبة، وأدى عدم الأمان والاستقرار إلى إحجام أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية من استثمارها في تشاد خوفاً من ضياعها.

ومن الأضرار الاقتصادية كذلك المادية أيضاً مثل تلك المعدات العسكرية والآليات التي تدمر في ميدان القتال والتي تقدر بمليارات الفرنكات الإفريقية.[١] ناهيك عن الخسائر البشرية .

وصراعات الحروب آثارها الاقتصادية البعيدة المدى والتي تمتد بدون شك لتؤثر على استثمارات القطاع العام والخاص بسبب فقدان الأمن للأصول وعدم القدرة على ممارسة الأنشطة التجارية العادية، وكذلك النشطة الأخرى كالصناعة والسياحة والزراعة ...الخ بالإضافة إلى تدهور البني التحتية وانتشار الفساد والرشوة واضطراب القوانين وتفشي الفوضى.

ومن الأضرار الاقتصادية المعروفة في زمن الحروب حدوث تضخم شديد ويرجع في الأساس على محاولة الحكومة الحفاظ على مستوى الإنفاق العام أو زيادته لمواجهة التدهور في العملة.[٢] ، يضاف إلى ذلك الديون المتراكمة على الحكومات والتي يقف وراءها ديون التسليح قبل أي شيء آخر وذهاب نسبة كبيرة من الدخل القومي لسداد تلك الديون وأرباحها.

رابعاً : الآثار البيئية :

أدت الحروب والصراعات للتدهور في النظام البيئي الأمر الذي آثر سلباً على حياة الإنسان وغيره من الكائنات الحية فالصراعات والحروب تؤدي إلى تدهور البيئات المحلية والإقليمية الريفية والحضرية على السواء من خلال حرق الغابات وزيادة مظاهر التصحر وتدهور التربة والأراضي الزراعية وتسميم الآبار وإهمالها وتدهور موارد المياه وتلويثها ونقص كمياتها وانتشار الأمراض، كما تؤدي الانفجاريات إلى تدمير البئية وتدهورها بالإضافة إلى دور الأسلحة الأخرى المختلفة في تلوث عناصر البيئة المائية والهوائية واختلال التوازن البيولوجي بها.[٣]

وقد تؤثر الصراعات والحروب على البيئة بشكل واسع لكن يمكن أن تأخذ نموذجين يعدان أكثر أثراً على البئية من جزاء الصراعات والحروب :

أولاً : أثر الأسلحة ويشمل :

- أدخنة الأسلحة والحرائق والتربة.
- الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً منذ اتفاقية جنيف عام ١٩٢٥م

[١] - سبق ذكره، ص ١٩٢.
[٢] عبد العزيز محمد علي بدر، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢٧.
[٣] - عبد العزيز محمد بدر : سبق ذكره، ص ٩١٤.

فالأسلحة الكيماوية عبارة عن مواد أو مركبات تسبب لمن يسلمها أو يشمها أو يتناولها الضرر أو الموت، وقد تكون هذه الأسلحة غازات أو سائلة سريعة التطاير أو شبه صلبة تطلق من الطائرات أو في أوعية مثبتة بالقذائف وتنفجر معها وتخرج هذه الكيماويات السامية على شكل أبخرة مميتة أشهرها جهاز الأعصاب، غاز الخردل وسياند الهيدروجين.[١]

وكل هذه الغازات مواد سامة وفتاكة وتؤدي إلى قتل الكائنات من إنسان وحيوان إضافة إلى التلوث الذي يصعب الماء والهواء والنبات والتربة وكلها أضرار بيئية، إضافة إلى المتفجرات التي تسبب الحرائق ومخلفاتها التي تفسد التربة الخصبة وتلوث مصادر المياه .

الثاني : أثر اللاجئين والنازحين على البيئة :

تؤدي الصراعات والحروب إلى دفع أعداد غير مسبوقة من السكان في اتجاه المناطق الحضرية الأمر الذي يؤدي بالضغط على الخدمات المتدهورة، حيث ينتشر الإسكان الغير رسمي حول المدن فتتدهور أحوال المدن وبنيتها الأساسية وتنتشر الأمراض والجريمة، وقد أدت تحركات السكان الكبيرة والمفاجئة وتدفق اللاجئين إلى زيادة مستوى المنافسة على المواد النادرة مثل العمل والتعليم والرعاية الصحية بالإضافة إلى بلدان الجوار آثار ومضار بيئية واقتصادية واجتماعية، ويؤدي تدفق اللاجئين إلى زيادة مستوى المنافسة على الموارد النادرة مثل العمل والتعليم والرعاية الصحية بالإضافة إلى السلع الأساسية مثل الأخشاب لأغراض الوقود ومواد البناء والأراضي ومياه الشرب ...الخ.[٢]

وتشير بعض الدراسات إلى أن الضرر البيئي الذي تسبب بعض الجماعات المنفية كبيرة جداً خاصة وأن اللاجئين يميلون إلى استنزاف الموارد الطبيعية بأسلوب طائش لأنهم يفتقرون إلى الالتزام طويل الأجل بالمنطقة التي تستغرق فيها، كما قد يتم اعتبار اللاجئين مسئولين عن مشكلات بيئية تسببها عوامل أخرى بطريقة أو مقصودة في بعض الأحيان وتعد إزالة الغابات هي المشكلة البيئية الأكثر وضوحاً ويقيناً في المناطق المأهولة باللاجئين.[٣]

ويشمل نقص كميات المياه ونوعيتها مشكلة أخرى من مشاكل التدهور البيئي المقترن بتحركات اللاجئين، حيث يشارك اللاجئين السكان المحليين في موارد المياه، وقد تحفر آبار جديدة لمواجهة طلب المياه المتزايد وقد يؤدي هذا بدوره إلى نفاد احتياطيات المياه الأولى لقدوم اللاجئين قبل إقامة المراحيض والصرف السليمة.

---

[١] مختار محمد كامل : التلوث البيئي، المكتب الجامعي الحديث الإفريقية الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٢م ، ص ٥١-٥٢.

[٢] - عبد العزيز نحمد بدر : نرجع سبق ذكره ، ص ٩١٥.

[٣] - نفس المرجع ، ص ٩١٦.

وترتبط المشاكل البيئية الناتجة عن حركة اللاجئين أن خصوبة التربة في مناطق اللاجئين تتدهور بصورة متزايدة وتتأكل التربة الخصبة إضافة إلى تعري الأراضي، كما أن أثر اللاجئين على البيئة يصل إلى آثار ذات أهمية بيئية أوسع نطاقاً مثل الحالات التي يحدث تحديداً للأنواع النادرة من الكائنات.[١]

كل هذه الآثار البيئية المذكورة قد تعرضت لها تشاد، خلال مراحل صراعها تضررت شاد من الأسلحة ومخلفاتها عندما كانت أرضاً للجزء حيث أن لاجئي دار فور يعيشون في الأرض فساداً بيئياً على طول الشريط الشرقي للبلاد، والذي لم يقن من يهتم بدراسته وتعينه والسعي إلى معرفة مدى التأثير البيئي وكيفية علاجه .

الخاتمة

بحمد الله ونعمته تم إنها كتابة هذا البحث بالصورة الحالية والذي جاء بعنوان (الصراعات الداخلية بالقارة الإفريقية وتأثيرها على التنمية المستدامة تشاد والكنغو الديمقراطية نموذجا) حيث أن البحث اكتشف معلومات أساسية تؤكد على أن هناك صراعات داخلية في إفريقيا بشكل عام ودولة تشاد والكنغو بصورة خاصة ، ومن خلال الدراسة توصل البحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

تختلف النتائج المرتبطة بالصراعات الداخلية ، وقد يكون بعضها إيجابي وآخر سلبي، مثل عدم احتكار السلطة بيد فئة معينة، فوجود الاختلافات في الأفكار السياسية يقود إلى عدم القبول بالسيادة للأشخاص غير المناسبين في المناصب.

١. التشبث على السلطة هو من أكبر العوامل التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقتين ، وإلى ظهور ثورات مسلحة التي أدت إلى الحروب بشكل دائم.
٢. إن معظم القيادات السياسية ينقصها الوعي السياسي، فضلاً عن غياب الوطنية.
٣. للتدخلات الأجنبية أثر كبير في الصراع الداخلي في تشاد والكنغو.
٤. للقبلية دور في تأجيج الصراعات في إفريقيا.
٥. أدت الصراعات إلى انهيار البنية وتدمير المنشآت الحيوية.
٦. أثرت الصراعات السياسية في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق استغلال الأموال وصرفها في الحروب، وعن طريق هجرة العقول ورؤوس الأموال إلى الخارج جراء الحروب وخوفاً من الضياع.
٧. من الآثار التي خلفتها الصراعات التفكك الأسري، وقتل وجرح أعداد كبيرة من المواطنين.

[١] - عبد العزيز محمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢٠.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

١. بما أن الاستعمار له دور في تأجيج وتطور الصراعات الداخلية ، فإن الدراسة تدعوا إلى الاستقلال الكامل عن القيود الاستعمارية، بجميع أشكالها.
٢. حل المشاكل بالطرق السلمية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية الحقيقية لا الشكلية.
٣. عدم الرضوخ والانحراف وراء القوى الأجنبية، ومراعات المصلحة الوطنية، لأن القوى الأجنبية تعمل من أجل تحقيق مصالحها.
٤. نبذ القبلية والقضاء على العنصرية والجهوية.
٥. عدم المساس بالمنشآت الحيوية والبنية التحتية أثناء الحروب، وذلك من أجل الوطن.
٦. السعي في استتاب الأمن والاستقرار بشتى الوسائل، وذلك للحد من صرف الأموال في أغراض الحروب، وأيضاً للحد من تهريب الأموال إلى الخارج، والعمل على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بجعل عملة وطنية للبلاد.
٧. العمل من أجل حل الصراعات بالطرق السلمية، والقضاء على الأسباب التي تؤدي إلى الصراعات الداخلية ، التي تؤدي هي الأخرى إلى التفكك الأسري.

المصادر والمراجع

١- موقع ar. Wiikipedia./arg/wiki
٢- عبد الحميد عمارة : (الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا) أعمال المؤتمر السنوي للدراسات حول الحروب الأهلية في إفريقيا، مطبعة جامعة القارة ١٩٩٩م، ص ٧٤٣.
٣- قراءات إفريقية: مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شئون القارة الإفريقية العدد : الرابع شوال ١٤٣٠هـ سبتمبر ٢٠٠٩م ص ٧٤.
٤- حمدي، عبد الرحمن حسن ، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية العدد الأول رمضان ١٤٢٥هت أكتوبر ٢٠٠٤من ص ٤٥.
٥- حمدي عبد الرحمن (الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا) مجلة قرءا إفريقية العدد الأول رمضان ١٤٢٥هـ أكتوبر ٢٠٠٤م ص ٤٥.
٦- السيد فليفل (الحروب الأهلية في إفريقيا محاولة التفسير) المؤتمر الثانوي للدراسات الإفريقية حول الحروب الأهلية في إفريقيا ، مطلعة القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ٣٣.
٧- السيد قليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣.
٨- السيد فليفل (الحروب الأهلية في إفريقيا محاولة التفسير) نفس المرجع ، ص ٣٤.
٩- نفس المرجع ، ص ٣٠.
١٠- المرجع نفسه، ص ٣٠
١١- رانيا حسين عبد الرحمن (خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا) البيان، السنة (١٧) العدد ١٨١ رمضان ١٤٢٣هـ نوفمبر / ديسمبر ٢٠٠٢م ص ٦٠
١٢- المرجع نفسه ص ٦٠
١٣- رانيا حسين عبد الرحمن ، نفس المرجع ، ص ٦٠.
١٤- إبراهيم أحمد نصر الدين : أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، ص ٧.
١٥- المرجع نفسه ، ص ٧.
١٦- المرجع نفسه، ٨.
١٧- إبراهيم أحمد نص الدين (أعمال المؤتمر السنوي الإفريقية) ص ٧٨.
١٨- المرجع نفسه، ص ٧٨.
١٩- رانيا حسن عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠-٦١

٢٠- راشد عبد العزيز صابون (التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة) رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٢م، بحث غير منشور، ص ٢٩.
٢١- فيصل محمد موسى : موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس ١٩٩٧م ، ص ٣٠٨.
٢٢- رانيا حسين عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.
٢٣- المرجع السابق ، ص ٦٢.
٢٤- عبد الرحمن عمر الماحي : تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال ١٨٩٤-١٩٦٠م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م، ص ٧١.
٢٥- أ. بابو عبد الله الشيخ (انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على الأطر القانونية الداخلية) أوراق المؤتمر العلمي التداخل والتواصل في إفريقيا، الكتاب الرابع، الخرطوم، يناير ٢٠٠٦من ص ٥١.
٢٦- بابو عبد الله الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.
٢٧- نفس المرجع، ص ٥٥.
٢٨- شوقي الجمل وآخرون : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣٣٩.
٢٩- المصدر نفسهن ص ٣٣٨.
٣٠- كمال محمد عبيد : العلاقات السودانية التشادية وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية بالخرطوم ، ٢٠٠١من ص ١٣٥.
٣١- المرجع نفسه ، ص ١٣٥.
٣٢- حسين عزو آدم : شرعية النظام والصراعات السياسية في تشاد ، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة ناصر ، ليبيا ، ٢٠٠١م بحث غير منشور ، ص ٦٤-٦٥.
٣٣- حسين عزو آدم، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.
٣٤- محمد صالح أيوب : مجتمعات وسط إفريقيا بين الثقافة العربية والفرانكفونية ، منشورات مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، ١٩٩٢م ، ص ٥٩.
٣٥- نفس المرجع ، ص ٦٠
٣٦- الطيب إدريس حلولو : المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي ١٨٩٤-١٩٢٠م، بحث اعد لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، جامعة الملك فيصل ، بحث غير منشور ، ص ٦١.
٣٧- سعيد عبد الرحمن أحمد الحنديري : تطور الحياة السياسية في تشاد منذ الاحتلال الفرنسي حتى نهاية حكم تمبلباي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩٨من ص ٩٣.
٣٨- يحيى لزم قرشي، أساب الحروب الأهلية في تشاد، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة جوبا، ٢٠٠٤م ، بحث غير منشور، ص ١٤٦.
٣٩- يحيى لزم قرشي ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١.
٤٠- أحمد إبراهيم دياب : الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية ، منشورات مركز الدراسات العالم الإسلامي، ط١، ١٩٩١م، ص ٢٣.
٤١- المرجع نفسه، ص ٢٤.
٤٢- آدم كردي شمس : تشاد والإسلام ومعركة التحديات، ١٤١هـ / ١٩٩٧م ، (ب – ت) ص ٥٣.
٤٣- المرجع نفسه، ص ٥٧.
٤٤- أحمد إبراهيم دياب ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.
٤٥- المرجع نفسه ص ٣٧.
٤٦- المرجع نفسه، ص ٣٧.
٤٧- هنري ويسلنغ : تقسيم إفريقيا ١٨٨٠- ١٩٩٤م، سلسلة إفريقية ترجنة ، دبا إسماعيل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، نسراطة، ليبيا، ٢٠٠١م ، ص ٣١٣.

٤٨- المرجع نفسه ص ٣١٤.
٤٩- المرجع نفسه، ص ٣١٤.
٥٠- هندري ويسلنغ : تقسيم إفريقيا ١٨٨٩- ١٩٩٤م، سلسلة دراسات إفريقية، المرجع السابق ذكره، ص ٣١٤.
٥١- عبد اللطيف البوني : الدولة الإفريقية إلى أين ؟ ملتقى الجامعات الإفريقية، الكتاب الرابع، ص ١٤٣.
٥٢- عبد اللطيف البوني : مرجع السابق ذكره، ص ١٤٤.
٥٣- بابكر عبد الله الشيخ : (انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على الأطر القانونية الداخلية) أوراق المؤتمر العلمي التداخل والتواصل في إفريقيا، الكتاب الرابع ، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص ٥٦.
٥٤- المرجع نفسه، ص ٥٦.
٥٥- بابكر عبد الله الشفيع ، المرجع السابق ذكرهن ص ٥٦.
٥٦- رانيا حسين عبد الرحمن : مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.
٥٧- بابكر عبد الله الشيخ، المرجع السابق ذكرهن ص ٦٢-٦٣.
٥٨- كمارا عباس : (الحروب الأهلية وأثرها السياسي على التنمية في إفريقيا) المؤتمر العلمي التداخل والتواصل في إفريقيا، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ، يناير ٢٠٠٦م ، ص ٢٠١.
٥٩- عبد الحميد عمارة : الحروب الأهلية في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الحروب الأهلية في إفريقيا، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩م ص ٧٤٧.
٦٠- رانيا حسين عبد الرحمن (خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا) البيان السنة (١٧) العدد ١٨١ ، ١٤٢١هـ /٢٠٠٢هـ، ص ٦٦.
٦١- محمد البشير أحمد موسى : تشاد مقاربة لبناء حديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، ط١، ١٤٣١هـ /٢٠١٠من ص ١١٠.
٦٢- عبد العزيز محمد علي بدر : التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية الإفريقية وانعكاساتها ، مؤتمر الحروب الأهلية بالقاهرة، مرجع سبق ذكره، ص ٨١٣.
٦٣- عبد العزيز محمد علي بدر، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢٥.
٦٤- إبراهيم يوسف أبو البشير: الصراعات السياسية في تشاد وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحث دبلوم عالي ، عام ٢٠٠٨م جامعة الملك فيصل بتشاد .، ص ٦٠.
٦٥- آدم كردي شمس، مرجع سبق ذكرهن ص ١٩١.
٦٦- سبق ذكره، ص ١٩٢.
٦٧- عبد العزيز محمد علي بدر، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢٧.
٦٨- عبد العزيز محمد بدر : سبق ذكره، ص ٩١٤.
٦٩- مختار محمد كامل : التلوث البيئي، المكتب الجامي الحديث الإفريقية الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٢م ، ص ٥١-٥٢.
٧٠- عبد العزيز نحمد بدر : نرجع سبق ذكره ، ص ٩١٥.
٧١- نفس المرجع ، ص ٩١٦.
٧٢- عبد العزيز محمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢٠.